

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

بيان وزاري صادر عن مجموعة ال ٧٧ والصين بمناسبة الأونكتاد الثالث عشر

الطريق إلى الدوحة: عالم يتسم بالثبات؛ عالم متغير

١- نحن وزراء الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، المجتمعين في الدوحة بقطر بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نعرب عن تقديرنا وامتناننا لدولة قطر ولشعبها لتنظيمهما الممتاز للاجتماع الوزاري واستضافته، ولما لقيناه من حسن الضيافة منذ وصولنا إلى مدينة الدوحة.

٢- ونعرب أيضاً عن تقديرنا للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لما وفره من دعم مستمر للمجموعة، مساهماً بذلك في تعزيز فعاليتنا، ولا سيما فرع جنيف. فهناك علاقة عضوية تآزرية بين الأونكتاد ومجموعة ال ٧٧ والصين، ونحن نتطلع إلى مواصلة تعزيز هذا الارتباط. وإننا نكرر تأكيد التزامنا بتعزيز قدرتنا كمجموعة على العمل الجماعي من أجل الدفاع عن مصالحنا.

٣- وإننا نكرر أيضاً تأكيد الدور المركزي للأونكتاد باعتباره جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. فالأونكتاد يتبوأ مكانة بارزة تمكنه من الاستجابة للتحديات العالمية الراهنة والناشئة التي تواجه البلدان النامية. ونحن ندعو إلى تعزيز أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، فضلاً عن تعزيز الآلية الحكومية الدولية. ونشدد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي، وعلى المكانة المركزية التي تحتلها هذه الإدارة في برنامج العمل الإنمائي العالمي.

٤- ومنذ اجتماعنا الأخير في أكرا، غانا، بمناسبة انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أبرزت الأحداث التحديات المطروحة والفرص المتاحة أمام المجتمع الدولي. ويلاحظ في هذا الصدد أن النظام الاقتصادي والمالي والتجاري، بما في ذلك النظام التجاري المتعدد الأطراف، لا يزال يتسم باختلال التوازن. وقد كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عن مواطن ضعف جديدة. فالتقلب الكبير في أسعار الغذاء والطاقة يشكل تحدياً مستمراً، ولا تزال التفاوتات قائمة بين مختلف مناطق العالم، ولا يزال العديد من الناس يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع. وأصبحت مسألة التصدي لخطر تغير المناخ ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في ضوء آثار التدهور البيئي الناتج عن الأنشطة البشرية.

٥- وكما نكرر تأكيد اتفاق أكرا، يجب أن تركز السياسات الإنمائية بقدر أكبر على بناء القدرات الإنتاجية وأن نتجنب استخدام علوم الاقتصاد كوسيلة لتحقيق مآرب سياسية. فالحيز المتاح للبلدان النامية في مجال السياسات العامة ضيق. ولا تزال هناك حاجة إلى التخلي عن النهج الذي يوحى بوجود نموذج إنمائي موحد صالح للجميع.

٦- ومن ناحية أخرى، برزت فرص جديدة تتيح للمجتمع الدولي وضع وبلورة نهج أكثر فعالية إزاء التعاون الإنمائي. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعلت العالم مكاناً أصغر ويسرت تبادل الخبرات والممارسات الفضلى.

٧- وقد أبرزت هذه التحديات والفرص الحاجة إلى مواصلة التضامن فيما بين البلدان النامية وتعزيزه، كما سلطت الضوء على ضرورة مواصلة الجهد من أجل تدعيم المجموعة وتعزيزها. ونحن نعترف أننا نواجه تهديدات خارجية وهيكلية مشتركة فيما نبذله من جهود من أجل النهوض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي لكافة مواطنينا. وهذا الاعتراف يمكننا كدول نامية من إثبات تضامننا تجسداً للتعاون بين بلدان الجنوب ويساعدنا في العمل بأكثر فعالية. وإننا نؤكد من جديد أن التعاون بين بلدان الجنوب لا يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب بل يكمل هذا التعاون، وهو قد يساعد، إلى جانب التعاون الثلاثي، في تحقيق نمو وتنمية شاملين ومستدامين. ويشمل هذا التعاون التصدي للتحديات المستمرة التي لا يزال التغلب عليها أمراً صعب المنال، كما يقتضي أن تتاح للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، فرص أكبر للتغلب على التحديات الجديدة المطروحة أمام التنمية.

٨- لذلك ينبغي للمجموعة أن تركز على سبل التخفيف من آثار الأزمة أو احتواء الازدياد، والأهم من ذلك هو أن تستكشف المجموعة السبل التي تكفل بلوغ مستويات التنمية اللازمة لبناء عالم يتسم بتوازن حقيقي وأن تدفع بنفسها نحو مستوى جديد من التنمية عن طريق معالجة التفاوتات الهيكلية المتأصلة، وذلك في مجالات منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنترنت. ويظل النقل السريع والفعال للتكنولوجيا الملائمة وكذلك تشجيع الابتكار في البلدان النامية أمراً مهماً، لا سيما للتصدي للفجوة الرقمية القائمة.

٩- وكجزء من الحل، يجب أن تكون المجموعة قوة فعالة في إطار الجهد العالمي الرامي إلى حل القضايا العالمية. وعلى المجموعة أن تعتمد على تضامنها وأن تستفيد استفادةً قصوى من ميزتها التنافسية. وعليه، يجب تعزيز قدرتنا الجماعية على التصدي للمعوقات الرئيسية التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق مستقبل أفضل لشعوبنا، كالفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي والبطالة واللامساواة وانعدام أمن الطاقة وانعدام فرص الوصول إلى الطاقة المتجددة والتكنولوجيات ذات الصلة والآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، واختلال التوازن في التجارة العالمية وتفشي الأمراض المعدية وعدم كفاية نقل التكنولوجيا والإصلاحات اللازمة للهيكل التجاري والمالي الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تراعي، في إطار مساهمتها في الجهد العالمي، خصائص شعوب الجنوب واحتياجاتها وأهدافها الإنمائية. ويجب أيضاً استنباط أفكار جديدة وواضحة لتلبية احتياجات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وهي تدرج خطوةً خطوةً في مسارها الإنمائي، والتصدي للتحديات التي تواجه هذه البلدان. ونشدد أيضاً على أن الدور المعزز والفعال الذي تؤديه الدولة عنصرٌ حاسمٌ في قيادة العملية الإنمائية وتعزيزها.

١٠- وعلى هذا الأساس، للرسالة الرئيسية للأونكتاد الثالث عشر صدى خاص في عالمنا اليوم: إن المجتمع الدولي مطالب بزيادة دعمه للتنمية إن أردنا تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. وفي هذا الاتجاه، يجب أن نتأكد من أن النهج المتبع إزاء التنمية هو نهج يراعي احتياجات فرادى البلدان النامية وشعوبها وأولوياتها وأهدافها.

من الدوحة نحو المستقبل: الأخذ بنهج إنمائية تتسم بقدر أكبر من الفعالية

١١- إننا نقر بأن المجموعة تحتاج إلى أدوات إضافية، من حيث الأفكار ومن حيث القدرات، كيما يتسنى لها أن تؤدي دورها الصحيح في المجتمع الدولي. والهدف بسيط: تعجيل التنمية على نحو يجعل العالم مكاناً أرحب للبشرية - وذلك عن طريق بلورة وتجسيد أفكار ومبادرات تعزز فعالية النظام الاقتصادي والمالي ونماذج التنمية، وترسيخ هذه الأفكار والمبادرات في واقع البلدان النامية وأولوياتها.

١٢- وعلينا أن نعمل معاً كمجموعة متماسكة لإعادة تحديد برنامج العمل الإنمائي. فبقوة أفكارنا وعملنا الفعال، يجب أن نبقي ثابتين وأن نواصل الجهد من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ونحقق بعد عام ٢٠١٥ من الأهداف الإنمائية ما يمكننا من بناء مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً للبشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد ضرورة التوصل، بطريقة سريعة، إلى بلوغ الهدف المتفق عليه دولياً بشأن تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، إضافة إلى تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٥ ومواصلة الجهد من أجل تعزيز الموارد المتاحة لهذه الفئة من البلدان.

١٣- ويجب علينا أن نبلور رؤية حديثة وأكثر شمولاً عن الحالة الاقتصادية والإنمائية في العالم. وتحقيقاً لذلك، يجب أن نُحدِّث المنبر الذي يجمعنا. فعلى أن نثبت، مثلما فعلنا إلى الآن، أن مجموعتنا هي مجموعة أفكار وواقعية وعمل فعال. وبينما نحن في صدد تصحيح مسار التنمية وإعادة تحديد هذا المسار، ينبغي لنا أن نشرك شركائنا والجهات صاحبة المصلحة الذين سيساعدوننا في تلبية احتياجاتنا الإنمائية. فمن الضروري أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق الهدف المتوخى في برنامج عمل اسطنبول، وهو تخرج نصف أقل البلدان نمواً من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. باختصار، ينبغي لنا أن نعيد توجيه أنفسنا بغية التكيف مع التغيرات العالمية وأن نستمر في الارتقاء بمستوى المعيشة في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذا الهدف، نحتاج إلى دعم ومساعدة شركائنا الرئيسيين، مثل الأونكتاد ومركز الجنوب، كما نحتاج إلى بناء شراكات جديدة مع مؤسسات أخرى، إقليمية ومتعددة الأطراف، ومع سائر الجهات صاحبة المصلحة التي تشاطرنا همومنا.

١٤- ويتطلب هذا العمل أيضاً أن يتشكل النظام الاقتصادي والمالي العالمي لفترة ما بعد ٢٠١٥ على شكل بناء يتسم حقاً بالإنصاف والديمقراطية ويدعم التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي معالجة الآثار المترتبة على الأزميتين الاقتصادية والمالية العالميتين الراهنتين، مع الحرص بشكل خاص على إصلاح هياكل الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية بمشاركة الجميع. لذا من الضروري أن يدعم النظام النقدي والمالي العالمي عملية التنمية دعماً كاملاً، وأن يجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف من التجارة، ضمن عوامل أخرى، محركاً حقيقياً للتنمية.

١٥- وإننا نعرب عن بالغ القلق لعدم إحراز تقدم في جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. لذا ينبغي لجميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن يجددوا ويعيدوا تأكيد التزامهم إزاء المنظمة بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على أساس القواعد ويتسم بالانفتاح والعدالة ويمكن التنبؤ به، على أن تبقى التنمية العنصر الرئيسي في عمل منظمة التجارة العالمية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تكرر تأكيد الدعوة إلى المرونة والإرادة السياسية اللازمتين للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات والتوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية في إطار برنامج الدوحة الإنمائي، مع ضرورة الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وإننا نؤكد أهمية تيسير عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونشير في هذا الصدد إلى ضرورة تيسير عملية انضمام البلدان النامية دون معوقات سياسية وفي إطار الشفافية التامة. فذلك من شأنه أن يساهم في الاندماج السريع والكامل لهذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٦- وبينما نحرص كمجموعة على الحفاظ على الحيز المتاح لنا في مجال السياسات العامة، علينا أن نسعى جاهدين من أجل التصدي لجميع الأخطار التي تهدد النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك مكافحة التدابير الحمائية بجميع أشكالها والضغط الاقتصادي التي تُفرض من جانب واحد، ولا سيما الضغوط التي تمارسها الاقتصادات الصناعية الرائدة.

١٧- ونعرب عن انشغالنا إزاء الإجراءات المتخذة من جانب واحد والتي تخالف القوانين الدولية وقواعد منظمة التجارة العالمية ومبادئها. فهذه التدابير تعوق الصادرات وتضعف القدرة على التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان وعلى المضي قدماً في تعزيز عملية التنمية، ولا سيما في البلدان النامية. لهذه الأسباب، نرفض رفضاً حازماً فرض أية قوانين ولوائح تحدث أثراً يتجاوز الحدود الإقليمية، كما نرفض جميع أشكال التدابير القسرية في المجالات الاقتصادية والمالي والتجاري، بما في ذلك العقوبات التي تفرض من جانب واحد ضد بلدان نامية. ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل وضع حد لاستخدام مثل هذه التدابير.

١٨- وينبغي أيضاً إيلاء العناية الواجبة لتحليل كيف أن الإعانات المقدمة في البلدان المتقدمة أثرت في الماضي وما زالت تؤثر سلباً في تنمية القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي في البلدان النامية ولرصد هذا الأثر.

١٩- ونكرر التأكيد على ضرورة أن تستأنف حكومة جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية المفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة بغية التوصل، بأسرع وقت ممكن، إلى حل سلمي لل نزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس، الذي ألحق أضراراً جسيمة بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين، كما نؤكد من جديد ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ أية قرارات من شأنها تغيير وضع الجزر من جانب واحد ما دامت العملية التي أوصت بها الجمعية العامة متواصلة.

٢٠- ونكرر تأكيد ضرورة إيجاد حل سلمي للقضايا المتعلقة بالسيادة التي تهم البلدان النامية، بما فيها الخلاف المتعلق بأرخبيل تشاغوس، بما يشمل ديبغو غارسيا، الذي فصل عن إقليم موريشيوس بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي ولقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ورقم ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. وإن عدم التوصل إلى تسوية لهذه القضايا المتعلقة بالسيادة وإنهاء الاستعمار من شأنه أن يضعف بشدة القدرات الاقتصادية والإنتاجية في البلدان النامية ويقوض فرص التنمية فيها.

٢١- ونشير إلى أن الشعب الفلسطيني ما زال يكابد مشاق يومية نتيجة الاحتلال. ومما يثير جزعنا الظروف الاقتصادية القاسية والتدابير الالاقانونية التي تفرضها إسرائيل، كالإغلاق والحصار وتدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي والمواد الطبيعية الفلسطينية وتقييد حرية التنقل. كل هذه التدابير تهدف إلى منع الفلسطينيين من تحقيق تنميتهم الاقتصادية وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتشكل خرقاً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في أرض فلسطين المحتلة.

الانطلاق من الدوحة: تعزيز القدرات من أجل مجموعة أقوى

٢٢- سنحتفل خلال الفترة التي تفصلنا عن عام ٢٠١٥ بحديثين هامين، هما الذكرى الخمسين لنشأة كل من المجموعة والأونكتاد. ففي عام ٢٠١٤، سنحتفل بمرور ٥٠ عاماً على نشأة مجموعة ال ٧٧ والصين. ثم سنحتفل بالذكرى الخمسين لنشأة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. لقد أنجزت المجموعة الكثير خلال سنوات وجودها التي تناهز ال ٥٠ سنة. وبما أن العالم قد تغير، ينبغي لفرع مجموعة ال ٧٧ والصين في جنيف أن يواصل تطوره لتعزيز نشاط المجموعة وزيادة إشعاعها. والأونكتاد أيضاً حقق الكثير. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

٢٣- وينبغي بمناسبة هذين الحداث الهامين التذكير بإنجازات الماضي والاعتراف بها والاعتماد عليها، كما ينبغي أن تقام الاحتفالات بروح التطلع إلى المستقبل. وعلى المجموعة أن تجمع بجنيف - مكان ولادة كل من مجموعة ال ٧٧ والصين، والأونكتاد - عدداً غير مسبوق من القادة والمفكرين من أجل تحديد التزام المجتمع الدولي بالمثل العليا للتنمية وبناء مستقبل أفضل للجميع.

٢٤- ونقر بأننا نقود مساعي طموحة، وأن تحقيق هذه المساعي لن يكون بالأمر الهين. ومن أجل الشروع في هذه المهمة الطموحة، لا بد من الاعتماد على أهم مورد تملكه المجموعة - أفرادها، وتضامنها، وقدرتها على توحيد الصفوف. لذلك نحن مصممون على بدء تنفيذ برنامج رئيسي لبناء القدرات يهدف إلى تعزيز المجموعة برمتها وتدعيم دورها كقوة متحدة ومؤثرة في اقتصاد عالمي متعدد الأطراف.

٢٥- لذلك نشجع بشدة جميع فروع المجموعة على اتخاذ مبادرات محدّدة في مجال بناء القدرات بالشراكة مع المؤسسات والمنظمات المعنية، سواء كانت منظمات متعددة الأطراف أو إقليمية أو مراكز بحوث، من أجل تعزيز قدرتها على استنباط أفكار جديدة وإيجاد توافق في الآراء حولها وترجمتها على أرض الواقع في إطار عملية متعددة الأطراف. ويتطلب هذا توفير تدريب معزز للمفاوضين في المجموعة على التخطيط الاستراتيجي والمفاوضات وبناء توافق الآراء.

٢٦- ونشجع أيضاً على إقامة تنسيق أوثق بين جميع الفروع من أجل تعزيز أنشطتها، وكذا أنشطة مجموعة ال ٧٧ والصين، عن طريق استخدام وسائل الاتصال الجديدة من أجل تعزيز تقاسم المعلومات والتجارب والخبرات وتدعيم المواقف التفاوضية.

٢٧- وإننا نتطلع أيضاً إلى توثيق العمل مع الأونكتاد ومركز الجنوب وسائر مراكز البحوث ذات المنحى الإنمائي والمنظمات الإقليمية بغية تعزيز القدرة الفكرية للمجموعة. وفي هذا الصدد، نشجع فرعي نيويورك وجنيف على البدء فوراً في تنظيم منتدى سنوي رفيع المستوى يجمع مسؤولين ومفكرين على هامش الدورة الموضوعية السنوية للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي، لتبادل الأفكار المبتكرة بخصوص قضايا التنمية، وهو ما من شأنه أن يساهم بشكل مباشر في العمل الأوسع نطاقاً الذي تضطلع به مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٨- وإننا نتطلع أيضاً إلى المشاركة كمجموعة إلى جانب مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، وكذلك المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية ومصارف التنمية وسائر مراكز البحوث في الجنوب، من أجل إغناء عمل المجموعة وتعميقه. ويمكن أن يشمل هذا التفاعل، على سبيل الذكر لا الحصر، أنشطة تتعلق ببناء القدرات وحواراً موضوعياً وأنشطة أخرى تساعد في الدفع قدماً بمصالح المجموعة وأولوياتها.